

## تونس تنتقل نحو الديمقراطية

هارون حياي

بينما تصف الحروب والصراعات بكونها كثيرة في هذا العالم، وبينما تتسبب دول كثيرة أخرى وسط أمواج من الإزمات الاقتصادية والاحتجاجات الجماهيرية مازالت بعض الشعوب تسعى لتحقيق حلمها في الديمقراطية والستلام والحرية.

تونس هي من بين البلدان التي تسعى بجدات لتقديم نحو الديمقراطية، فبعد ديمقراطية دامت نحو 30 عاماً في عهد الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة مؤسس الجمهورية وأول رئيس للدولة، أُجبر الشعب التونسي على العيش في ظل قبضة حديدية صارمة في عهد زين العابدين بن علي لمدة 23 عاماً أخرى، ولكنّه اليوم ينظر إلى مستقبله بثقة أكبر وأمل أوسع.

كما هو الحال مع جميع الأنظمة العربية المدعومة من الغرب عمد زين العابدين بن علي إلى قمع جميع أشكال المعارضة، وكان قاسماً بشكل خاص تجاه حزب النهضة بقيادة الشيخ راشد الغنوشي، وهو واحد من أعظم الفقهاء البارزين في العالم الإسلامي، طوال الفترة التي قضتها في السلطة لم يتوان نظام بن علي عن قتل وسجن الآلاف من أعضاء حركة النهضة وتلقي العديد من معارضيه، كما أن هذا النظام ثوب البلاد بشكل متفكّم وقام بمصادرة جميع مواردها من قبل ابن علي وعائلته.

في نهاية المطاف تفاوتت ديمقراطية بن علي بعد أن خرج الآلاف في مظاهرات إلى الشوارع يطالبون برحيله، هذا النظام القاسم تدبّر تام من قبل الغرب مدة 23 عاماً، لكنه انهار فجأة وقرّب بن علي يوم 14 يناير سنة 2011م خارج البلاد على إثر الثورة التي اندلعت في تونس بعد أن اشعل شاب، يعمل بائعاً متجولاً النار في جسده احتجاجاً على التهميش وسوء المعاملة من قبل المسؤولين في البلاد.

حققت تونس تقدماً كبيراً على طريق الديمقراطية في أعقاب كل هذه الأحداث، وأصبحت مؤخرًا نموذجاً مهتمًا للتحوّل الديمقراطي الهادئ في المنطقة العربية المضطربة.

العامل الرئيسي في هذا هو بالتأكيد الطبيعة المسالمة لحركة النهضة، الحركة الأقوى في البلاد، والتي تفضل الديمقراطية والتعددية وترفض الانتقام

والإقصاء. ففي كل مناسبة يؤكد الشيخ راشد الغنوشي وزملاؤه في تصريحاتهم التزامهم بتسيخ دولة القانون بالقول إنهم لن يقوموا بالانجرار وراء العاطفة والانتقام من أولئك الذين عدّوهم في السجن، وإن هؤلاء الناس سوف يُقدّمون للحساب أمام القانون، وعلاوة على ذلك صرح الغنوشي أنّ حزبه لا يرى مانعاً من تكوين حكومة توافق وطني تضم أعضاء من النظام السابق من أجل تعزيز أسس الديمقراطية. ومن هذه الناحية تشكل حركة النهضة النظرة الأكثر وضوحاً. ويعتبر وجود عدد كبير من النساء عن حركة النهضة في المجلس التأسيسي، بالإضافة إلى أن نائب رئيس المجلس التأسيسي هي امرأة من حركة النهضة علامة أخرى على طريقة حركة النهضة الديمقراطية والتقدمية في التفكير. بهذا المعنى، فقد اجتازت تونس بالفعل عتبة دول أوروبية في طريق التقدم.

ومن الواضح أنّ الشعب التونسي، الذي صوت بمحض إرادته الحرة في أول انتخابات برلمانية في عهد ما بعد الثورة في 26 أكتوبر، يستعد بهذه الخطوات الوفاء لوعده الزقية في العودة إلى متفوّمة بن علي بدون "بن علي" أثبتت أنها كانت عقيدة، وتجسدت البلاد بالفعل في انتقالها إلى الديمقراطية، فأقبل الذي يُعتبر عهد الربيع العربي أظهر للعالم كلّهُ أنه بالإمكان الانتقال السلمي من الدكتاتورية إلى الديمقراطية. هذا هو الأهم من حيث كونها مثلاً يقتدى به لبقية البلدان العربية التي تعاني من اللطرف والاستبداد.

بالطبع هناك العديد من الذين لا يزالون يعتقدون أنّ التقدم الذي تم إحرازه في تونس في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان ما زال غير كاف. هذه حقيقة تحدت عنها الغنوشي نفسه، زعيم أكبر حزب في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي لعام 2011م بهدف إعداد الدستور التونسي الجديد.

وفقاً للغنوشي فإن إجراء انتخابات حرة وديمقراطية لا يعني نهاية المطاف وبالتالي حل جميع مشاكل البلاد، وإنما لا يزال هناك الكثير من العمل في هذا الشأن، فعلى الرغم من أنّ الدستور الجديد الذي تمت المصادقة عليه في يناير كانون الثاني 2014م يحتوي على العديد من

الحقوق والحريات، ويضمن سيادة القانون والمساواة بين الجنسين وحرية الاعتقاد والتعبير، والسياسة الرشيدة واللامركزية، بعد خطوة كبيرة إلى الأمام بالنسبة إلى تونس إلا أنه لم يتم حل مشاكل البلاد المتراكمة بعد.

على سبيل المثال، بسبب عدم وجود إصلاح شامل يستهدف قوات الأمن ما زالت هناك بعض المشاكل الشائعة مثل التعذيب وسوء المعاملة. ومن المشاكل الأخرى كذلك أنّ السلطات القضائية في تونس فشلت في ضمان حقوق المواطنين وحيرياتهم، كما أنّ النظام الخافي من العقوبات الذي كان سائداً في ظل الدكتاتورية القديمة لا يزال ساري المفعول، وأعمال العنف ضد النساء مشكّلة لا يمكن إنكارها في البلاد.

تأمل أن تونس، بعد أن اجتازت بتجاح اختبار الديمقراطية يوم 26 أكتوبر الماضي يمكن أن تتقدم بشعبها الذي هو في بحث دائم عن السلام الاجتماعي والاستقرار الديمقراطي، خطوات أخرى ثابتة نحو الرفاهية وتعزيز الديمقراطية والحرية.

REPUBLIQUE  
TUNISIENNE  
MINISTRE DE  
L'AGRICULTURE  
C.R.D.A DE  
KAIROUAN  
Avis de report (2ème  
fois)

Les intéressés par la consultation 2j/2014- relative à la fourniture et travaux des équipement hydromécaniques pour les stations de pompages des projets de réhabilitations e SAEP ghouriquia ouechtatia sbikha menzel alia oueslatia que le dernier délai a été reporté au 18-11-2014 initialement prorogé pour le 10-11-2014.

ولاية قبلي  
إعلان طلب عروض عدد 29 / 2014  
(صفحة وفقاً للإجراءات المبسطة)  
تطوير مركز الصحة الأساسية برجم معنوق

يعتزم السيد والي قبلي رئيس المجلس الجهوي إجراء طلب إستشارة لأشغال تطوير مركز الصحة الأساسية برجم معنوق  
فعلّي القاولين المرخص لهم من طرف وزارة التجهيز في الاختصاص التالي: "النشاط البناء ب 0 صنف 01 فما فوق وفقاً للامر 2656 لسنة 2008" والراغبين في المشاركة بالإدارة المدنية للمجهيز قبلي (الإدارة الفرعية للمنايات) لسحب المصفات مقابل دفع مبلغ 80 د لغاثة المهندسين المعممين وذلك أثناء الأوقات الإدارية وتقديم عرضهم حسب الإجراءات التالية:  
يتكون العرض من: العرض الفني والعرض المالي  
يجب تضمين العرض الفني والعرض المالي في طرفين منفصلتين ومختومتين بديجان في ظرف ثلاث خارجي ملتب الخلق ويحمل اسم وتعاون المرسل إليه وعبارة "لا يفتح" إعلان طلب استشارة عدد 29 / 2014  
تطوير مركز الصحة الأساسية برجم معنوق يتضمن الغرف الخارجية التي جانب العرض الفني والمالي وثيقة الضمان الوتني بمبلغ (2500 دينار) صالح لمدة 120 يوماً من اليوم الموالي لتاريخ آخر لقبول العروض والوثائق الإدارية.

وثائق العرض:

• الوثائق الإدارية حسب الفصل 07 من كراس شروط طلب الإستشارة  
• الملف - أ - العرض الفني - ويحتوي على الوثائق حسب الفصل 07 من كراس الشروط  
• الملف - ب - العرض المالي - ويحتوي على الوثائق حسب الفقرة 07 من كراس الشروط

- ترسل العروض باسم السيد والي قبلي عن طريق البريد في ظرف مضمونة الوصول أو البريد السريع أو تسليم مباشرة إلى مكتب الضبط المركزي بولاية قبلي وحدد آخر أجل لوصول العروض يوم 10 / 12 / 2014 على الساعة العاشرة صباحاً ويعتمد مكتب الضبط المركزي بالولاية المحدد لتاريخ الوصول.

يتم فتح الطرّف في جلسة علنية يوم 10 / 12 / 2014 على الساعة العاشرة والنصف صباحاً بمقر ولاية قبلي ويسمح للمعارضين بالحضور ويعتبر هذا الإعلان استمداً رسمياً لكل عارض.

طريقة فتح وفرز العروض:

• يقع فتح وفرز العروض طبقاً للفصل 09 من كراس شروط طلب الإستشارة

ملاحظة:

يلغى وجوبا كل عرض لا يكون مطابقاً لشروط هذا الإعلان أو يصل بعد الأجل المحدد أعلاه أو لا يحتوي على الضمان الوتني.

Ülkeler savaş ve çatışmalarla, katliamlarla, soykırımlar, işgal ve sürgünler, ekonomik krizler, kitlesel protestolarla çalkalanırken, dünya halkları tüm bu kargaşa ve herc-ü merc içinde demokrasi, barış ve özgürlüğü aramaya devam ediyor.

Demokrasi arayan ülkelere bir de Tunus. Ülkenin kurucusu ve ilk devlet başkanı Habib Burgiba'nın 30 yıl süren diktatörlüğünün ardından 23 yıl da Zeynel Abidin Bin Ali'nin demir yumruğu altında yaşamak durumunda kalan Tunus halkı bugün geleceğe daha güvenle bakabiliyor.

Batı destekli Arap rejimlerinin tamamında olduğu gibi Zeynel Abidin Bin Ali de her türlü muhalefeti yasaklamış, özellikle İslam dünyasının en önemli düşünürlerinden olan Raşid el-Gannuşi'nin liderliğini yaptığı Nahda Hareketi'ne karşı son derece katı bir tutum sergilemişti. Rejim, iktidarı boyunca yüzlerce Nahda Hareketi mensubunu katletti ve el-Gannuşi başta olmak üzere pek çok muhalifi sürgün etti. Öte yandan ülke yıllarca yağmalandı, tüm kaynaklara Bin Ali ve ailesi tarafından el konuldu. Ve en sonunda Bin Ali diktatörlüğü, her diktatörlüğün yaşamaya mahkum olduğu nihai sonu yaşadı ve yüz binlerin sokak eylemleriyle yıkıldı. 23 yıl boyunca Batı'nın kesintisiz desteğini gören bu çarpık sistem, 17 Aralık 2010 tarihinde seyyar satıcı bir gencin devlet görevlilerinin kötü muamelesini protesto etmek amacıyla kendini yakması, çıkan ayaklanmalar sonucu Bin Ali'nin devrilmesi ve 14 Ocak 2011'de ülkeden kaçmasıyla son bulmuş oldu.

Tüm yaşananların ardından demokrasi yolunda büyük gelişmeler kaydeden Tunus, son dönemde Doğu ve Batı konsepti arasında örnek gösterilebilecek önemli bir model haline geldi. Elbette bunda başlıca etken, ülkenin en güçlü hareketi olan Nahda Hareketi'nin demokrasi ve çoğulculuktan yana olan barışçıl yapısı ve devrim sonrasında öç alma duygularıyla hareket etmemesi. Öyle ki Raşid el-Gannuşî ve yandaşları kendilerine cezaevinde işkence edenlere karşı dahi duygusal bir öç alma duygusu içinde olmayacaklarını ve hesabın ancak yargı önünde sorulacağını söyleyerek her fırsatta demokratik hukuk devletine gönderme yapıyorlar. Dahası el-Gannuşî demokrasinin temellerini güçlendirmek için partisinin eski rejim unsurlarını barındıran partilerle rahatça koalisyon yapabileceğini belirtiyor. Tüm bu yönleriyle Nahda Hareketi gerçekten de alışılmışın dışında olumlu bir grafik çiziyor. Parlamentodaki 89 vekilinin 45'inin ve en önemli başkan yardımcılarında birinin kadın olması da Nahda Hareketi'nin çağdaş demokrasi ve ilerici anlayışının diğer bir göstergesi. Bu anlamda Tunus birçok Avrupa ülkesini bile geride bırakıyor.

26 Ekim'de kendi serbest iradeleri ile devrimden sonraki ilk parlamento seçimleri için sandığa giden Tunus halkının da ülkelerinde yaşanan gelişmelerden memnun olduğu ve eski günlere dönmek istemedikleri görüldü. "Bin Ali'siz de olsa" bir "Bin Ali rejimi" kurma çabasında olan eski rejim artıklarının çabaları sonuçsuz kaldı ve Tunus demokrasiye geçiş sürecini başarıyla tamamladı. Böylece Arap Baharı'nın beşiği sayılan ülke diktatörlükten demokrasiye barışçıl bir şekilde geçilebileceğini tüm dünyaya göstermiş oldu. Bu, radikal unsurlar barındıran başka ülkelere örnek teşkil etmesi bakımından son derece önemli.

Elbette şu ana kadar Tunus'ta demokrasi ve insan hakları adına atılmış olan adımların yeterli olmadığını düşünenler çok. Bunu en başta yeni Tunus Anayasası'nı hazırlamak için 2011 yılında yapılan Milli Kurucu Meclis seçimlerinin birinci partisinin lideri el-Gannuşî de ifade ediyor. El-Gannuşî'ye göre seçimlerin yapılması demokrasinin ülkeye tamamen yerleştiği anlamına gelmediği gibi atılması gereken daha pek çok adım var. Hukukun üstünlüğünü, kadın-erkek eşitliğini, inanç ve ifade özgürlüklerini, rasyonel siyaseti, yerinden yönetimleri güvence altına alan önemli bir dizi hak ve özgürlükleri içeren yeni anayasanın Ocak ayında kabul edilmesi Tunus için çok olumlu bir adım olduysa da ülkede her sorun henüz halledilmiş değil. Örneğin güvenlik güçlerine yönelik kapsamlı bir reform yapılmadığı için işkence ve suistimaller sorunu yoğun olarak devam ediyor. Bir diğer sorun Tunus'taki adli makamların vatandaşlarının hak ve özgürlüklerini garanti altına almamış olması. Daha önceki dikta rejiminde hakim olan cezasızlık sistemi hala yürürlükte. Kadınlara yönelik şiddet olayları ise ülkenin oldukça endişe verici diğer bir önemli sorunu. Umuyoruz ki geçtiğimiz pazar demokrasi sınavından başarıyla çıkan Tunus, toplumsal barış ve istikrar arayan halkını refaha bir adım daha yaklaştırsın ve demokrasisini daha da ileri taşınsın.

## Tunisia is implementing its transition to democracy



By Harun Yahya

As Middle Eastern countries struggle with wars and conflicts, massacres, genocides, occupation and destruction, economic crises and mass protests, the peoples of the world continue to seek democracy, peace and liberty in the midst of this turmoil.

One of the countries seeking democracy is Tunisia. Following the 30-year dictatorship of Habib

Download Our Toolbar!

Powered by alexa, with the button at right corner. Get to know the traffic rank of websites you visit for your browsing security, confidence and trust.

Select Language

### Column Authors

- ENDS - Dr. Peregrino Brimah
- Fejro Oliver
- Gulsah Gucyetmez
- Harun Yahya
- Health by Frances Madueke
- NewsRescue Editor 3

Adnan Oktar'ın News Rescue'de yayınlanan makalesi:

<http://newsrescue.com/tunisia-implementing-transition-democracy/#ixzz3KSYhwMYW>

<https://www.harunyahya.info/makaleler/tunus-demokrasiye-gecis-surecini-tamamliyor>